

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٩٢

الخميس، ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان هنت ..... (سانت لوسيا)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على

النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/58/855؟

تقرر ذلك.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مشروع القرار (A/58/L.65)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن

الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلساتها العامة الثالثة حتى السادسة، واتخذت القرار ٢٣٦/٥٨ في جلستها العامة ٧٨.

نشر الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.65.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تشن (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون

الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): بموجب

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في تناول

بنود هذه الجلسة، أود أن أستعري انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/58/855. فهي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن ١٦ دولة عضوا متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة في إطار المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقاً للمادة ١٩ من

الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر

عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التوصيات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟  
تقرر ذلك.

**البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

**مشروع القرار A/58/L.64**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية أحررت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، إلى جانب بنود جدول الأعمال ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ في جلساتها العامة ٤٣ إلى ٤٦.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.64، المعنون "مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الأمم المتحدة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.64؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.64 (القرار ٣١٤).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**رئيس الأساقفة ميغيلوري** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الجمعية العامة على اتخاذها هذا القرار بتوافق الآراء بشأن مشاركة الكرسي الرسولي في أعمال الأمم المتحدة، في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال. إن اتخاذ هذا القرار ما كان ليأتي في وقت أفضل، إذ يسعد بعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي أن تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لوجودها في المنظمة.

الفقرتين ١ و ٣ (أ) من منطوق مشروع القرار A/58/L.65، تقرر الجمعية العامة عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأن ذلك الاجتماع الرفيع المستوى سيتألف من جلستين عامتين افتتاحية وختامية، وموائد مستديرة تفاعلية تشمل مجالات تتعلق بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والمفهوم أنه ستعقد جلستان عامتان قصيرتان، واحدة افتتاحية وأخرى ختامية، وقرابة خمس موائد مستديرة تتخللها ترجمة شفوية فورية في ست لغات. أما متطلبات الوثائق فهي ثلاث وثائق قبل الاجتماع، كل منها تتألف من ٤٠ صفحة، ووثيقة خلال الاجتماع تتألف من خمس صفحات، ووثيقة تعقب الاجتماع تتألف من خمس صفحات.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/58/L.65، فلن تكون هناك تكاليف إضافية تتعلق بخدمة الجلسات العامة واثنين من الموائد المستديرة. أما الجلسات الثلاث المتبقية من الموائد المستديرة، فلن تتطلب الكثير من دعم خدمات المؤتمرات، والتكاليف الإضافية المتعلقة بها ستوفر من الموارد المتاحة فعلا في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.65، المعنون "الترتيبات التنظيمية للاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ لالتزامات المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.65؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.65 (القرار ٣١٣).

بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في المرحلة الحالية من نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال.

### البند ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء

الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/58/474/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في إطار هذا البند، صدر تقرير ثان للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بوصفه الوثيقة A/58/474/Add.1.

أدعو مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيد دامين كول ممثل أيرلندا، ليتولى عرض تقرير اللجنة.

السيد كول (أيرلندا)، مقرر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة الوثيقة A/58/474/Add.1، التي تتضمن تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، بشأن البند ٨٥ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات". واليوم، بعرض الوثيقة A/58/474/Add.1، التي توصي باعتماد مشروع قرار مقدم إلى الجمعية العامة في إطار البند ٨٥، تكون الالتزامات المتعلقة برفع تقارير اللجنة الرابعة إلى هذه الدورة للجمعية العامة قد استوفيت.

خلال الجزء الأول من دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، نظرت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في البند المذكور في جلساتها من الثامنة إلى الحادية عشرة، وفي الدورة المستأنفة، في جلساتها السادسة

وفي سياق تعزيز دور الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة، يمثل اتخاذ هذا القرار خطوة مهمة إلى الأمام ويعكس القيم النبيلة والمصالح الجماعية المشتركة بين الكرسى الرسولى والأمم المتحدة.

إننا ملتزمون بنفس الأهداف، الأمر الذي يجعل من الضروري حماية حقوق الإنسان الأساسية، والحفاظ على كرامة وقيمة الفرد البشري، وتعزيز المصلحة المشتركة. ولتحقيق تلك الأهداف، يتعين على المجتمع الدولي البناء على صرح القانون القوي - القانون وليس الهوى والرغبة العارضة، وإنما المبادئ الناشئة عن الفطرة الإنسانية العامة والسوية، التي يمكن أن تقود العقل إلى المستقبل. وبوجود صرح مبني على هذه المبادئ التي توجه جهودنا، يمكننا أن نطمئن إلى تحقيق النجاح في بحثنا المشترك عن العدالة والسلام الشاملين والدائمين.

اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الحار إليكم، سيدي الرئيس، على عزيمتكم القوية والمقدرة للغاية على عرض مشروع القرار A/58/L.64 بوصفه نصا رئاسيا. وأعرب عن امتناني أيضا لموظفي مكتب الرئيس وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على دعمهم الكريم. وأود من خلالكم، سيدي، أن أشكر ميسر مشروع القرار، السفير مارسيلو سباتافورا، الممثل الدائم لإيطاليا، على مساعدته لكم وعلى تيسيره بطريقة في غاية المهارة والفعالية للمشاورات المتعلقة بمشروع القرار، التي أدت إلى نتيجة ناجحة. وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن امتناني للعديد من الممثلين الدائمين الذين أعربوا لي عن تأييد حكوماتهم لمشروع القرار الذي اعتمدها من فورنا. وأخيرا وليس آخرا، أتوجه بالشكر كذلك إلى جميع الدول الأعضاء على دعمها الذي لا يقدر بثمن في اعتماد مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أضيف شكري الخاص للسفير مارسيلو سباتافورا على نجاحه في تيسير مشروع القرار الذي اعتمدها قبل قليل.

(الرابعة) في تقريرها، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة، ما لم نبليغ بخلاف ذلك مقدماً.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفقرة ٨ من تقريرها (A/58/474/Add.1). اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١٥/٥٨).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٥ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في جميع تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

#### البند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

#### تنشيط أعمال الجمعية العامة

#### مشروع القرار (A/58/L.66)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة عقدت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، بالإضافة إلى البنود ٥٧ و ٥٨ و ٥٩، في جلستها العامتين الثالثة والأربعين والسادسة والأربعين، وأنها اعتمدت القرار ١٢٦/٥٨ في جلستها العامة السادسة والسبعين.

تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.66.

والعشرين، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي الدورة المستأنفة، درست لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/58/19)، واعتمدت مشروع قرار بدون تصويت.

ومشروع القرار المقدم في إطار البند ٨٥ من جدول الأعمال يرد في الفقرة ٨ من التقرير. وفي الفقرة ٨ يرحب مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام؛ ويؤيد مقترحات وتوصيات واستنتاجات اللجنة الخاصة الواردة في الفقرات من ٢٩ إلى ١٧٧ من تقريرها (A/58/19)؛ ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذها؛ ويكرر ذكر الشروط التي يمكن بموجبها للبلدان المساهمة بموظفين أن تصبح أعضاء في اللجنة الخاصة؛ ويقضي بأن تواصل اللجنة الخاصة بذل جهودها؛ ويطلب منها تقديم تقرير عن أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

والآن يشرفني أن أعرض على الجمعية مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من الوثيقة A/58/474/Add.1، المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات"، لكي تنظر فيه وتعتمده.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): إذا لم أسمع أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض عليها اليوم. تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): إذن ستقتصر البيانات على تعليقات التصويت أو شرح الموقف.

قبل أن نبدأ البت في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل المضي قدما، أود

أن أقترح تنقيحا بسيطاً لمرفق مشروع القرار A/58/L.66. أود أن أقترح، ما لم يكن هناك اعتراض، حذف الفقرة ٤ (هـ) من المرفق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار A/58/L.66، المعنون "تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة"، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/58/L.66، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.66، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٣١٦/٥٨).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق باعتماد

مشروع القرار A/58/L.66، أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى الفقرة ٤ (و) من مرفق مشروع القرار، المتعلقة بالبند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

ورغم حقيقة أن البند سيحال إلى اللجنة الثانية للنظر

فيه كل عام، وما لم يكن هناك اعتراض، فإنني أقترح، في إطار هذا البند، أن ينظر في تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات - والذي ستعقد المرحلة الثانية منه في تونس عام ٢٠٠٥ - بشكل مباشر في جلسة عامة في الدورة الستين. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاقتراح؟

تقرر ذلك.

**السيد تشن** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية

العامة والمؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الممثلين أنه بموجب فحوى الفقرة ١ (ب) في الجزء ألف من مرفق مشروع القرار A/58/L.66، "إعادة تنظيم أعمال الجمعية العامة"، والفقرتين ٣ (ج) و (هـ) في الجزء جيم، "ممارسات اللجان الرئيسية وأساليب عملها"، والفقرات ٤ (أ) إلى (ل) في الجزء دال "استعراض جدول أعمال الجمعية العامة"، والفقرات ٥ (ب) إلى (و) في الجزء هاء، "مكتب الجمعية العامة"، والفقرة ٦ في الجزء (و)، "الوثائق"، ستغير الجمعية العامة نط جلساتها مقارنة بالممارسة الحالية.

وفيما يتعلق بخدمات الاجتماعات والوثائق،

إذا ما اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/58/L.66 - على أساس الفهم بأن مشروع القرار لا يعني عقد عدد من الجلسات العامة للجمعية العامة أو جلسات المكتب أو اللجان الرئيسية، أكثر، في إجماله، من النمط المتبع في السنوات الأخيرة، وأن متطلبات الوثائق لتلك الجلسات لن تزداد أيضا - فإن الآثار المترتبة في مجال خدمات المؤتمرات على التغييرات المقترحة تكون ذات طابع تنظيمي ومتعلق بإدارة المؤتمرات، وهي على هذا النحو لن تتطلب موارد إضافية.

وفيما يتعلق بإنشاء مواقع للجان الرئيسية على شبكة

الإنترنت وتعزيزها، سيشمل ذلك استحداثها وتصميمها ثم لاحقا استكمالها وصيانتها على نحو منتظم بكل لغات الأمم المتحدة الست. وستكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحليل والدراسة في الأشهر المقبلة لتقييم الآثار المالية المترتبة على ذلك. وستحتاج الأمانة العامة إلى العودة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب لتقديم تقديرات هذه التكلفة.

السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإدراكا منا للحاجة إلى تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة وإلى تحسين أساليب عملها، اتفقنا على خطة عمل طموحة. ونحن اليوم نضع كشف حساب لعملنا حتى الآن.

نحن نرحب بالقرار المتخذ للتو. فهو يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية التنشيط. وبالإضافة إلى القرارات التي اتخذت بالفعل في كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتفقنا الآن على جعل جدول الأعمال أسهل منالاً، واعتماد أساليب عمل مبتكرة أو التوسع فيها، وتبسيط جدول أعمال الجلسة العامة، وتعزيز دور المكتب. علاوة على ذلك، اتفقنا على أهداف جديدة، مع التركيز على ترشيد جداول أعمال اللجان الرئيسية، الذي حددنا له موعداً نهائياً صارماً، وكذلك التركيز على معالجة حجم الوثائق.

وبقدر ما قد تكون هذه النتيجة مقبولة، نحن نشعر بأنه كان يمكننا، بل وينبغي، أن نرمي إلى أكثر من ذلك، وإذا أردنا فعلاً للجمعية العامة أن تؤدي دورها باعتبارها الجهاز التمثيلي التداولي والرئيسي للأمم المتحدة لتقرير السياسات - كما تعهد بذلك رؤساء دولنا أو حكوماتنا في إعلان الألفية - يتعين أن نسعى إلى أداء عملنا بقدر أكبر من القوة. فلدينا هدف مشترك، ونحن بحاجة إلى ترجمته إلى استراتيجية مشتركة. إننا نفهم أنه لا يمكن فعل ذلك بين ليلة وضحاها. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن الوقت ليس لصالحنا. فالعالم خارج هذه الجدران يتغير بسرعة، ويجب أن نلحق به.

ورغم أن التنشيط عملية متواصلة ولم تنته منها بعد، ما كنا لنصل إلى هذا الحد فيها، سيدي الرئيس، بدون

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في التكلم لتعليب مواقفهم إزاء القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت أو الموقف محددة بمدة ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد هراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على جهودكم التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٣١٦/٥٨. وأود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة للإشادة بمبادرتكم لتنشيط الجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن الامتنان للميسرين الستة على جهودهم في صياغة مشروع القرار. لقد شاركت اليابان مشاركة فعالة في مناقشة تنشيط الجمعية العامة. ورغم أنه ربما كان بمقدورنا أن نفعل أكثر من ذلك لترشيد عمل الجمعية، خاصة فيما يتعلق بالمزيد من تبسيط جدول أعمالها، إلا أنني أقدر القرار الذي اتخذناه اليوم كخطوة أولى نحو إصلاح أكبر للجمعية العامة في المستقبل.

وخلال المشاورات، علمنا أنه ستكون هناك صعوبة كبيرة في إعادة تحديد مواعيد عمل اللجان الرئيسية في فترتين خلال الدورة. ولكنني مقتنع بأنه لا يزال لدينا المجال للاستفادة بدرجة أكبر من زيادة ترشيد عمل الجمعية العامة. ولذلك أعتقد أن مهمتنا - مهمة الدول الأعضاء - هي أن نواصل العمل في هذا الاتجاه، وأن نبي على ما اتفقنا عليه في القرار.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتعرب عن تأييدها لهذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للانضمام إليه، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

وتود الحركة أن تعرب عن تقديرها العميق لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القوية وعلى الالتزام غير العادي الذي أظهرتموه فضلا عن الجهود الدؤوبة التي بذلتموها خلال هذه العملية الطويلة والمعقدة نوعا ما التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار الهام في الموعد المحدد.

وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى متابعة الأحكام الواردة في القرارين في الدورات المقبلة، وتشدد على الحاجة إلى ضمان التنفيذ الفعال والتام والسليم لأحكام القرار ١٢٦/٥٨ فضلا عن أحكام القرار الذي اتخذ من فوره.

وفي ذلك السياق، تود الحركة أن تبرز النقاط التالية فيما يتعلق بمضمون القرار:

بالنسبة للفرع باء، المعنون: "تنظيم جدول أعمال الجمعية العامة"، فإن الحركة تشدد على أن هذا الترتيب، المقرر استعراضه في مجمله في الدورة الحادية والستين، هو مجرد غرض التوضيح ولن يحكم مسبقا على الطريقة التي تنظم وتنفذ بها أعمال الجمعية العامة أو يؤثر بشكل سلبي عليها، وخاصة فيما يتعلق بشكل الجلسات التي ينظر خلالها في البنود العامة وغيرها من بنود جدول الأعمال فضلا عن تقديم مشاريع القرارات والبت فيها ونطاقها.

وبالنسبة للفرع جيم، المعنون: "ممارسات اللجان الرئيسية وأساليب عملها"، تشدد الحركة على ضرورة أن تكون جميع اللجان الرئيسية ملزمة بمراعاة النظام الأساسي للجمعية العامة، كما تنص عليه الفقرة ٣ من ذلك الفرع، وأن تكون جميع الدول الأعضاء مشاركة بشكل نشط في عملية تنفيذ مختلف الأحكام الواردة في الفرع.

وفيما يتعلق بالفرع دال، المعنون: "استعراض جدول أعمال الجمعية العامة"، تشدد الحركة على أهمية المبادئ المتفق عليها للتشاور مع الدول الأعضاء المعنية

قيادتكم وعزيمتكم القويتين. وحقيقة أننا اتخذنا اليوم هذا القرار، في ١ تموز/يوليه، تؤكد في حد ذاتها أنكم رجل يفعل ما يقول، ويقول ما يفعل. ونحن لم نيسر لكم دائما عملكم، ولكنكم واصلتم المسيرة بمهمة ثابتة، وأوصلتمونا إلى ما نحن عليه اليوم. وأود أن أثني عليكم، سيدي، وكذلك على موظفيكم، للعمل الرائع الذي قمتم به. وبصفتي أحد الميسرين، أود أن أشكركم على الثقة التي وضعتموها فينا. ولقد كانت خدمتي لكم شرفا لي.

وكان الاتحاد الأوروبي ملتزما ولا يزال بعملية التنشيط، بوصفها جزءا من جهد أوسع للعمل على تحقيق تعددية أطراف فعالة مع وجود الأمم المتحدة قوية في صميم هذه العملية، وسيضمن الاتحاد الأوروبي استمرار دعمه لهذه العملية. وابتداء من غد، سنسهم إسهاما نشطا في تنفيذ القرارات التي اتخذناها اليوم، في الجلسة العامة فضلا عن اللجان الرئيسية.

**السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الفريق العامل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة التابع لحركة عدم الانحياز.

ترحب الحركة باتخاذ القرار بتوافق الآراء عن تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/58/66. ويمثل القرار ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والقرار الذي اتخذ من فوره خطوة هامة نحو المزيد من التحسينات الجوهرية الرامية إلى إجراء تنشيط حقيقي لأعمال الجمعية العامة، مع مراعاتنا أن الهدف النهائي للعملية الجارية هو تمكين الجمعية العامة من القيام بدورها على نحو فعال "بوصفها الجهاز التمثيلي والتداولي الرئيسي للأمم المتحدة لتقرير السياسات"، كما يرد في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية.

نص توفيقى اليوم. ونؤمن بأن الإصلاح هو عملية ينبغي أن تتحرك إلى الأمام بشكل مستمر.

وفي حالة الجمعية العامة، فإننا نتخذ خطوة إضافية اليوم نتوقع أن تعقبها خطوات أخرى، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام مؤسسة رشيدة وأكثر صلاحية. ونؤيد تأييدا تاما الاقتراح الذي مفاده أن الجمعية العامة ينبغي أن تعزز دورها وسلطتها. وهي بحاجة إلى أن تفعل هذا ليس لتوفير الوقت والموارد فحسب، وهما نادران بالنسبة لنا جميعا، ولكن بشكل أساسي لأن هذا يشكل مهمة عاجلة وملحة يلزم أن تشكل أولوية للمنظمة.

لقد أنشأ مؤسسو الأمم المتحدة مؤسسات من قبيل الجمعية العامة لتلبية الاحتياجات الماسة لعالم مزقته الحرب في منتصف القرن العشرين. ولن تطلب منا الشعوب التي تمثلها بشكل جماعي اليوم أقل من ذلك. وستوقع منا أن ننشئ هيكلًا جديدًا للجمعية العامة مجهزا بالأدوات والوسائل اللازمة للتصدي على نحو عاجل وفعال للتحديات الناشئة في القرن الحادي والعشرين.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل، وخاصة بغية تنظيم وهيكله جدول أعمال أكثر تركيزا للجمعية العامة، وبغية إصلاح أساليب عمل وممارسات الجمعية ولجانها الرئيسية، وبغية إعطاء وزن واعتبار جديدين لدور الجمعية العامة في المساعدة على تحقيق أهدافنا المشتركة.

سيدي الرئيس، مع توفر حسن النية بيننا جميعا وقيادة مثل قيادتكم وتصميمكم الواضح، فإنه ينبغي أن نكون جميعا واضحين حيال ما أنجزناه وما ينتظر القيام به. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس المنتخب بينغ، لقيادتنا إلى الخطوات التالية في مسعانا المشترك لتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها.

وموافقة هذه الدول قبل تقديم الاقتراحات إلى الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالفرع واو، المعنون: "الوثائق"، فإن الحركة ترى أنه ينبغي أن تجرى المناقشات المقبلة بشأن هذه المسألة في ضوء تنفيذ الفقرة ٧ من القرار ١٢٦/٥٨ وتنفيذ الفقرة ٢٠ من القرار ٣٠٠/٥٧، ووفقا لمبدأ توفير معلومات كافية ووافية كما هو متفق عليه بين الدول الأعضاء.

وفي الختام، فإن حركة عدم الانحياز تود مرة أخرى أن تشكركم، سيدي الرئيس، وأن تشكر أيضا الميسرين الستة، على الجهود الدؤوبة التي بذلت خلال الدورة بغية تعزيز عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وتثق الحركة بأن هذه العملية الجارية ستستمر في ظل رئاسة الرئيس المنتخب للدورة التاسعة والخمسين وقيادته الحكيمة، بهدف زيادة تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها وتحسين كفاءتها وفعاليتها، بغية جعل الجمعية الهيئة المركزية للأمم المتحدة، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وإعلان الألفية، كما ورد في الفقرة ١ من الفرع باء من مرفق القرار ١٢٦/٥٨.

السيد ستوفر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على دأبكم وتفانيكم خلال جهودنا التي استمرت عاما لإصلاح وتنشيط الجمعية العامة. لقد سرتم بنا بثبات على الطريق المؤدي إلى اتخاذ القرار ١٢٦/٥٨ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي أعقبه هذا القرار - وهو أيضا خطوة أخرى في عملية الإصلاح.

ونود أن نعرب عن تقديرنا الصادق لموظفيكم الأكفاء للغاية على جميع جهودهم الدؤوبة وأيضا لكل واحد من الميسرين على التزامهم القوي بمساعدتنا على التوصل إلى

الملموسة يشهد بالجهود التي بذلتها بشأن هذا الموضوع ويثبت أنه رغم صعوبة التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالمسائل حساسة، يمكن التقدم في مفاوضات من هذا النوع عندما تتوفر الإرادة السياسية والإخلاص لدى المتفاوضين.

**السيد ماكيه** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني اليوم أن أتكلم باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا.

لقد أمضينا شهورا عديدة في التفاوض بشأن هذا القرار، وفي العديد من المناسبات أعربنا عن حق عن تقديرنا، سيدي، لقيادتكم الماهرة والمثابرة والصبورة طوال الوقت. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشارك الآخرين في القيام بذلك مرة أخرى. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للميسرين الستة على كل ما قاموا به من عمل شاق.

سيدي الرئيس، لقد دخلنا في هذه العملية ونحن نشاطركم الآمال في إحداث إصلاح كبير للطريقة التي نسير بها أعمالنا في هذه الهيئة. ولم تتحقق تلك الآمال. وربما نكون قد شرعنا في الرحلة، وربما تكون الخطوات التي اتخذناها في الاتجاه الصحيح، لكننا إذا أردنا الوفاء بتطلعات مواطنينا إلى وجود جمعية عامة أكثر فعالية وأهمية في إطار أمم متحدة أفضل استعدادا للاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، فإن أماننا طريقا طويلا لنسلكه.

إن وفودنا الثلاثة مستعدة في هذا الصدد، سيدي، لدعم خلفائكم، الذين نشق بأنهم يرغبون في المضي قدما بعملية التنشيط. وأود مرة أخرى أن أشكركم على القيادة التي أظهرتموها في الوصول بنا إلى هذه المرحلة من الرحلة.

**السيد مونغارا - موسوتسي** (غابون) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأشكركم بحرارة، سيدي الرئيس، وأهنئكم بنتيجة جهودكم، التي تشهد بمثابرتكم وجودة العمل

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، التي شاركت بشكل نشط في الجهود التي قدمتها لتنشيط أعمال الجمعية العامة.

منذ بداية العملية ما فتئنا نشارك مشاركة تامة ونشطة في المفاوضات نظرا للأولوية التي توليها حكومتنا لهذا البند، كما ذكر بوضوح رؤساء مجموعة ريو في توافق آراء كوزكو العام الماضي.

وبالنيابة عن المجموعة، يسرني أن أعرب عن تقديرنا الصادق لكم، سيدي، على قيادتكم وعلى الجهود التي بذلتها وبذلها فريقكم فضلا عن الميسرين والأمانة العامة للمضي بالعملية إلى الأمام. ونتيجة لذلك، أماننا اليوم قرار، وإن لم يكن قرارا مثاليا، إلا أنه يمثل إسهاما فعالا في تنشيط الجمعية.

وخلال المفاوضات، قدمت مجموعة ريو، في العديد من المناسبات، آراء البلدان الأعضاء في المجموعة فيما يتعلق بالاقترحات المعروضة في أوراق العمل التي جرت صياغتها خلال عملية التفاوض. وإننا ندرك أن نتائج العملية تشكل بالضرورة حلا توفيقيا، ونحن شاركننا في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن القرار.

إننا نرحب بمواصلة الجمعية العامة النظر في هذا البند، لأن ذلك سيمكن الجمعية من تقييم التقدم وكذلك استكشاف سبل أخرى للعمل على إنجاح هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز المنظمة.

وبفضل أحكام القرار ١٢٦/٥٨ وقرار اليوم ٣١٦/٥٨، أحرزت دورة الجمعية العامة الحالية تحت قيادتكم، سيدي، نجاحا كبيرا من حيث التغييرات المقترحة بغية إيجاد الحلول الصحيحة لتعزيز النظام المتعدد الأطراف من خلال تنشيط الجمعية العامة. وتحقيق هذه النتائج

واستمرار حصولها على الاعتراف بما بصفتها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي لصنع السياسة في الأمم المتحدة.

لقد سعينا إلى تحقيق هدفين رئيسيين في القرار ١٢٦/٥٨. بدأنا عددا من الأعمال المحددة التي تمكن من اكتساب القدرة الذاتية، مثلا، تحسين الطريقة التي تؤدي بها الجمعية العامة أعمالها، وتعزيز مكتب الرئيس وتقوية العلاقة بين أجهزة الميثاق الرئيسية الثلاثة: الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن تلك الأحكام يجري تطبيقها بالفعل - ويمكن أن أضيف أن لها أثرا حسنا.

وأنشأنا أيضا في القرار ١٢٦/٥٨ إطار مبادئ لزيادة كفاءة وفعالية الجمعية. وفي سبيل تلك الغاية وجهنا بإعداد عدد من التقارير لوضع الأساس اللازم لاتخاذ إجراءات إضافية ملموسة لمواصلة تنشيط أعمال الجمعية. والآن بعد ١١ اجتماعا لمكتب الجمعية، عقدت في جلسات غير رسمية مفتوحة باب العضوية، والعديد من المشاورات والمناقشات على جميع المستويات، اختتمنا بصورة ناجحة هذه المرحلة من أعمالنا المتعلقة بالتنشيط.

ولم ينته عملنا باعتماد القرار ٣١٦/٥٨؛ وإنما بدأ فقط. وإذا لم تنفذ الجمعية القرار بإخلاص، فإن الكثير من العمل سيصبح بلا جدوى. فجميع الأمور المعالجة في القرار تعتمد أساسا على الجهود المتعلقة بالتنشيط. ومع ذلك، هناك عدد من الجوانب الهامة للقرار أود أن أتطرق لها بصفة خاصة.

ابتداء من الدورة التاسعة والخمسين، سينظم جدول أعمال الجمعية العامة تحت عدد من العناوين. والقرار ٣١٦/٥٨ يحدد الغرض من اتخاذ هذا الإجراء، وهو جعل أعمال الجمعية تتخذ شكلا منظما، وتحسين طرح القضايا والتحديات التي تتعامل معها، وجعل أعمال الجمعية أيسر

الذي اضطلعتم به بصفتكم رئيسا للجمعية العامة منذ انتخابكم.

وأشكر أيضا ممثل الجزائر، رئيس الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز، على ما بذله من جهود بالنيابة عن الحركة، مكتننا من نقل آراء ومواقف دولنا الأعضاء.

سيدي، إن القرار الذي اعتمدهنا من فورنا تحت قيادتكم المستنيرة والحكيمة يمثل بالطبع نص توافقي لا يمثل كل وجهات النظر. ومع ذلك، كما قال آخرون، هو خطوة إلى الأمام وخطوة لا غنى عنها في الاتجاه الصحيح. وكما قال أحد المتكلمين السابقين، إنه نص يمضي في اتجاه إصلاح الأمم المتحدة. وقد كان عملكم رائعا، سيدي. وبرهنتم على مقدرتكم كدبلوماسي ومفاوض.

وإذ يستعد وزير خارجيتنا لتولي رئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، لا يسعنا إلا أن نتأثر بالمثل الذي ضربتموه للمثابرة والشجاعة والمهارة. ونشكركم والميسرين مرة أخرى، وسنحاول أن نحذو حذوكم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحا للموقف.

الآن بعد أن اعتمدهنا بتوافق الآراء القرار ٣١٦/٥٨، المعنون "تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة"، أود أن نفكر مليا بإيجاز في الخطوات التدريجية التي اتخذناها وأدت بنا إلى قرارنا الهام الصادر اليوم.

عندما اعتمدهنا القرار ١٢٦/٥٨، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقررنا عموما بأننا دفعنا إلى الأمام عملية إصلاح الجمعية وتنشيطها دفعة قوية. واتفقنا بوجه عام على أن مبادرتنا كانت خطوة كبرى تجاه ضمان احتفاظ الجمعية بمكانتها

”تولي كل لجنة من اللجان الرئيسية اهتماما خاصا لترشيح جداول أعمالها المقبلة، وذلك بالنظر في البنود مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، أو بتجميعها أو حذف بعضها، مع تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها لبت فيها بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥“.

وإذا طبقت أحكام فرع القرار المعني بممارسات وأساليب عمل اللجان الرئيسية بأمانة، سيفتح الباب أمام تحويل طريقة تنفيذها لأعمالها، لصالح تنشيط عمل الجمعية العامة. وسمحوا لي أن أسترعي الانتباه، على نحو خاص، إلى ثلاثة أحكام تتعلق بعمل اللجان الرئيسية التي من المحتمل أن يكون لها تأثير خاص.

الحكم الأول الذي أود أن أشير إليه هو ذلك الحكم الذي يدعو جميع اللجان الرئيسية إلى اعتماد برنامج عمل مؤقت في نهاية الدورة المقبلة لمساعدة الدورات المقبلة على التخطيط والتحضير والتنظيم واستعراض متطلبات الوثائق المتعلقة بالبرنامج. وهذا الحكم أكثر من مجرد حكم تقني، إنه يطلب الآن من جميع اللجان الرئيسية أن تتطلع إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص، إلى ما يترتب على قراراتها من آثار لها علاقة بالتقارير.

وتميل اللجان الرئيسية إلى اتخاذ قرارات منفصلة بشأن القضايا المعروضة عليها. وينجم عن ذلك أن اللجان، وبالفعل الجمعية العامة، لا تتوفر لها وسيلة تستخدمها من أجل الاطلاع على الآثار التي تترتب بصورة جماعية على نتائج جلسات اللجان والجلسات العامة. وقد يكشف الاستعراض المطلوب أن تجريه الآن اللجان الرئيسية عن أوجه تداخل في القرارات، ويظهر أن التقارير المطلوبة قد تكون مرهقة من دون داع للأمانة العامة كي تعدها، وللوفود كي تستوعبها.

منالا. وبإيجاز ستكون العنواين قاعدة أساسية تمكن الدول الأعضاء والرأي العام، لأول مرة، من معرفة المسائل المعروضة على الجمعية بإلقاء نظرة سريعة.

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أحكام القرار المتعلقة بمضمون جدول أعمال الجلسات العامة. يتضمن حاليا جدول الأعمال المعتاد للجلسات العامة ١٢٦ بندا. هناك منها ٤٧ بندا تتعلق بقضايا تنظيمية والانتخابات والتعيينات والنظر في تقارير الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق. ولذلك، لا يمكننا المساس بتلك البنود.

وتقرر الجمعية كيف يتم النظر في البنود المتبقية البالغ عددها ٧٩ بندا. ومن تلك البنود البالغ عددها ٧٩ بندا، اتفقنا على أن نحو ٢٣ بندا، تمثل قرابة ٢٥ في المائة، ينبغي تنظيمها إما من خلال إحالتها إلى اللجان الرئيسية، أو النظر فيها مرة كل عامين أو كل ثلاثة أعوام، أو تعليق النظر فيها بصورة تلقائية أو حذفها في حالات قليلة. وقد قطعت الجمعية شوطا طويلا في اتخاذ القرارات التي تناول هذا الكم الكبير من بنود جدول الأعمال - وبالإضافة إلى ذلك، قيل لي إنها قطعت شوطا حتى أكبر مما قطعت فيما سبق. والغرض من هذا القرار البعيد الأثر هو الإسهام في العمل المهم المعني بترشيح جدول أعمال الجمعية، الذي يجب أن نظل منخرطين فيه جميعا.

وبالفعل، يسلم القرار بأن مهمة ترشيح جدول أعمال الجمعية العامة المعتاد بعيدة كل البعد عن أن تكون قد أنجزت. ولذلك تلزم الجمعية نفسها برصد الآثار المترتبة على تنظيم جدول أعمال الجلسات العامة وبمواصلة بذل الجهود لزيادة تبسيط جدول أعمالها. وقد فرض على اللجان الرئيسية في الفقرة ٣ (أ) من الفرع جيم أن تسهم في ذلك الجهد وأن

المناقشات التفاعلية والمناقشات المتخصصة وسيلة مهمة، لكي تستمر الأمم المتحدة على دراية بالقضايا والأفكار الجديدة.

ويمثل أيضا فرع القرار المعني بالمكتب تطورا مؤسسيا مهما. وما فتئ حكم القرار ١٢٦/٥٨ الوارد في الفقرة ١ من الفرع باء والذي ينص على ما يلي

”وينهض المكتب بدور ريادي في توفير المشورة للجمعية العامة بشأن تنظيم أعمالها وتنسيقها وإدارتها باقتدار“

مبدأ مرشدا لرتاسي منذ البداية. وبينما نحيط علما بأن تكوينه كان يجعل الدول الأعضاء غير راغبة في الاعتراف على أنه مكتب الجلسات العامة، فقد سعيت إلى جعل المكتب هيئة أكثر فعالية. ووجهة نظري، في هذا الصدد، هي أنه يمكن التغلب على أوجه القصور، الحقيقية والتخيلية، في المكتب، وذلك بالعمل في نطاق النظام الداخلي الحالي للجمعية.

وأنا واثق من أننا نتفق جميعا على أن المكتب قد أصبح، خلال الأشهر العشرة الأخيرة، أداة مؤسسية أكثر نشاطا. فعلى سبيل المثال، رسخ المكتب ممارسة الإحاطات الإعلامية غير الرسمية للوفود بشأن القضايا المهمة. ويتذكر الأعضاء أنه خلال رئاسي، قدمت إحاطات إعلامية بشأن الميزانية وأمن الموظفين والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويسلم القرار الذي اتخذناه بتلك الإحاطات الإعلامية بوصفها تجارب إيجابية ويشجع المكتب على مواصلة عقدها. ومن الأهمية بمكان أنه أحرقت المداوات بشأن محتوى القرار في اجتماع للمكتب في الدورة غير الرسمية المفتوحة باب العضوية، ونتيجة لذلك، لدينا الآن نص توافقي.

وسيتواصل اتباع هذا النهج الجديد الأكثر ديناميكية في المكتب، بما يتفق مع أحكام القرار. وقد عهد إلى المكتب

والحكم الثاني الذي أود أن أشير إليه يدعو إلى إيجاد صيغة لـ ”مسألة الوقت“ في جميع اللجان الرئيسية. والغرض من ذلك القرار هو التمكين من إجراء تبادل نشط وصريح للآراء مع رؤساء الإدارات والمكاتب، وممثلين للأمين العام والمقررين الخاصين. وسيعمل هذا الحكم على إيجاد قدر أكبر من الشفافية في العلاقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

ومثلما يعلم الأعضاء، كرست جزءا كبيرا من وقتي في السنوات الأخيرة لعمل الأمم المتحدة - بصفتي ممثلا دائما لسانت لوسيا ووزيرا للخارجية في سانت لوسيا، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، رئيسا للجمعية العامة. ولا بد لي من القول إنني عبر السنوات بدأت ألاحظ انزعاجا لدى بعض الدول الأعضاء، نابعا من شعور بأنها لا تتبلغ دائما على نحو كامل بالتطورات، أو بأن الاقتراحات بشأن أمور ذات أهمية حيوية تعرض عليها من دون أن تجرى مشاورات كافية بشأنها. وأود أن أعلق على جدارة تلك الشواغل. ومع ذلك، فأنا أرى أن توفير الوقت الكافي ينبغي أن يسمح بطرح أسئلة صريحة وإعطاء إجابات حرية بالقدر ذاته من شأنها أن تساعد على الاستجابة لأي شواغل، بما في ذلك قضية الشفافية.

والحكم الثالث الذي أود أن أشير إليه هو الحكم الذي يأذن لجميع اللجان الرئيسية بإجراء مناقشات تفاعلية وأخرى متخصصة أو التوسع فيها، اعتبارا من الدورة التاسعة والخمسين. وتستخدم بعض اللجان الرئيسية بالفعل أسلوب العمل هذا، وهو يترك أثرا جيدا. وأعتقد أن هذه الآليات يمكن أن تكون أدوات قيمة جدا لكفالة إجراء تبادل هام للآراء بشأن التطورات التي تشهدها السياسة العامة، ومثلما يحدث لدى توفير الوقت الكافي، لكي تنخرط في مناقشات تفاعلية وصريحة غير مقيدة بقيود دبلوماسية. وأعتقد أن

تقريراً بلغ مجموع صفحاتها ٥٥٥٠ صفحة؛ واتخذنا ٢٨٧ قراراً. ولا يتضح لي سبب وجوب استمرارنا في العمل بهذه الطريقة.

عندما تستأنف الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، النظر في المقترح الرامي إلى تحديد مواعيد عمل الجمعية في فترتين أساسيتين، ستكون الدول الأعضاء قد قضت وقتاً أكبر في النظر في ذلك المقترح الهام. وأثق بأن الوفود ستنتظر، عندئذ، في هذه المسألة بطريقة أكثر توازناً وتأييداً.

لقد ذهبنا بعيداً في جهودنا لتنشيط الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين. وبالعمل معاً حققنا نتيجة نستطيع جميعاً أن نشعر حقاً بأننا سعداء بها. وأود هنا أن أعرب عن التقدير لكل من عملوا بلا كلل لإظهار أننا بلا شك جادون في تنشيط الجمعية العامة. وإني أقدر أبلغ التقدير الميسرين الذين عملوا معي، وهم المندوبون الدائمون لجامايكا والجزائر وجنوب أفريقيا وسلوفينيا وسنغافورة وهولندا. وأود أن أخرج عن التقليد فأطلب إلى الجمعية التصفيق لهم.

كما أقدر كثيراً مختلف المجموعات والوفود التي أدلت بدلوها في العملية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي قدمت معلومات أساسية وحيوية ودعمت هذه العملية. وفي هذه المرحلة، سأكون مقصراً لو لم أعرب عن التقدير للعمل الممتاز الذي قام به رئيس مكنتي وكذلك كبير المستشارين في مكنتي. وأطلب إلى الجمعية أن تصفق لهما أيضاً. وفي الحقيقة، تستحق الجمعية ذاتها التصفيق على ما حقته.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

بست مسؤوليات هامة. وأجددها الحكم الذي يناشد الأمين العام أن يعرض على المكتب، ومن خلاله على الجمعية العامة، برنامج العمل المقترح للدورة المقبلة للجمعية العامة مشفوعاً بالمعلومات ذات الصلة عن حالة الوثائق. وهذا حكم يمكن أن يكون بعيد الأثر، حيث أنه سيوفر للوفود أداة لكي تخطط وترمج عمل الجمعية سنوياً على نحو أفضل.

وحالياً، لا تبدأ الدول الأعضاء في النظر في برنامج عمل الجمعية حتى الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر، ولا يتضمن هذا برنامج عمل الجلسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم النظر في برنامج عمل كل لجنة رئيسية على نحو منفصل وبصورة مستقلة؛ والتنسيق غير قائم في تلك الممارسة. وأود أن أشجع الأمانة العامة على أن تولي اهتماماً خاصاً لإعداد التقرير الموصى به حديثاً لكي يتوفر لدى الدول الأعضاء تقرير أعد بدقة. وفهمي للنص هو أن أول تقرير يتصف بذلك الطابع سيقدم إلى الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأتطلع إلى الحصول على التقرير.

واسمحوا لي بأن أشير إلى مسألة أخرى أعتبرها ذات أهمية حاسمة، وما فتننا مناقشها منذ السنة الماضية. وهذا مقترح لإعادة تنظيم عمل الجمعية العامة من خلال تحديد مواعيد هذا العمل في فترتين أساسيتين. ولقد حظي هذا المقترح بتأييد قوي من وفود عديدة، خاصة وفود الدول الصغيرة.

وما زلت أعتقد أن المقترح مجد لجميع الوفود، حيث أنه سيسمح لها بالتقدير الأفضل، والتركيز الأفضل، وبالتالي التصرف الأفضل بشأن العدد الهائل من القضايا التي تسعى الجمعية العامة إلى معالجتها في فترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من كل عام. وأعتقد أنه من الأهمية أن أشير إلى أننا خلال فترة الأشهر الأربعة هذه من العام الماضي، نظرنا في ٢٧٦ بنداً وبنداً فرعياً؛ وتم تقديم ٣٤٧